حريصون على أن تكون الغرفة شـــريكا فاعلا من خلال تقديم مرئيات تستند إلى احتياجات السوق

المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة تمثـل القاعـدة الأوسـع للقطـاع الخـاص وننظـر إليها شـريكا فـي تطوير بيئـة الأعمال

○ أخبار الخليج تتسلم هدية تذكارية من رئيس الغرفة.

منذ اليوم الأول..

اتفقنا على أن تكون الأولوية لبناء منظومة عمل قادرة على تحقيق نتائج مستدامة

بدأنا بإعادة تنظيم أدوات عمل الغرفة الرئيسة وفي مقدمتها إعادة هيكلة اللجان القطاعية

استحدثنا لجنتين.. الأولى للأسواق القديمة والثانية لقطاع اللؤلؤ والذهب والمجوهرات

بدأنا برنامجا للزيارات الميدانية للأســواق والقطاعات الاقتصادية للاســتماع إلى التجار والاطلاع المباشر على احتياجاتهم ومقترحاتهم

كيف ينعكس هذا التوجه على إدارة الغرفة وأولوياتها خلال المرحلة المقبلة؟ وما موقع الشـراكة مع الحكومـة ضمن هذه الرؤية؟

– منذ بداية هذه الدورة كان توجهنا واضحًا بأن يكـون التاجر محور عمل الغرفة، وأن نكون أكثر قربًا من أعضائنا واستماعًا إلى احتياجاتهم، بالتوازي مع تعزيز الشراكة مع الحكومة؛ انطلاقًا من إيماننا بأن تكامل الأدوار بين القطاعين العام والخاص يمثل ركيزة أساسـية لتطوير بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، نقدر بارتياح كبير ما نلمسـه من تعاون ودعم وتجاوب من الحكومة الموقرة، في ظل ما يوليه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الـوزراء من اهتمام للقطـاع الخاص وتعزيز دوره في مسيرة التنمية.

وقد لمسنا منذ بداية الدورة انفتاحًا كبيرًا من مختلف الـوزارات والهيئات الحكومية، وحرصًا على الاسـتماع إلى مرئيات مجتمع الأعمـال والعمل معنا على معالجة القضايا التي تهمه، وهذا محل تقدير واعتزاز بالنسبة إلينا.

ونحن حريصون، في المقابل، على أن تكون الغرفة شريكًا فاعلا ومسؤولا، من خـلال تقديم مرئيـات ومقترحات مدروسـة تسـتند إلى احتياجـات السـوق، والمشـاركة فـي صياغة الحلول، ومتابعة القضايا الاقتصادية والتشـريعية والتنظيمية مع الجهات المعنية وصولا إلى نتائج عملية.

وفـي الوقت ذاته، تؤمـن الغرفة بأن معيار النجاح لا يقتصر على حجم الإنفاق أو عدد المشـاريع والمبادرات أو التوسـع في الهياكل التنظيمية، بل يتمثـل في الأثر النوعـي الذي تحققه لخدمـة أعضائها ومجتمـع الأعمال. ومن هـذا المنطلق، تواصـل الغرفة تطوير جهازها الإداري وتعزيز كفاءته ومرونته، ورفع مسـتويات الإنتاجية وسـرعة الإنجاز، وتوجيـه الموارد نحو الأولويـات والمبادرات التي تلبي احتياجات الأعضاء وتدعم تنافسـية القطاع الخاص.

كما نعمل على خفض المصروفات غير الضرورية ورفع كفاءة اسـتخدام موارد الغرفة، والتركيز في مشاركاتنا الخارجية على ما يحقق جدوى حقيقية للقطاع الخاص، ويفتح أسواقًا وفرصًا جديدة أمام الشركات البحرينية.

لقد طرحنا منذ بداية الدورة الحادية والثلاثين مجموعة من الالتزامات أمام أعضاء الغرفة، ومسؤوليتنا أن نحولها إلى نتائج يلمسـها التاجر على أرض الواقع. وباختصار؛ تقوم فلسفة عملنا على ثلاث ركائز: التاجر محور العمل، والشراكة مع الحكومة أساس لتحقيق الأهداف، والأثر الحقيقي معيار الإنجاز.

الاستماع إلى أصحاب الأعمال

★ مـا أبـرز المطالب التـي يطرحها التجار وأصحـاب الأعمال على الغرفة في المرحلة الحالية؟

– أبرز ما يحـرص عليه أصحاب الأعمال هو أن تكـون الغرفة حاضرة بينهم، قريبة من واقعهم، وسريعة في التفاعل مع القضايا التي تمس أعمالهم، وهذا أمر طبيعـي؛ فبيئة الأعمال باتت أسـرع إيقاعًـا من أي وقـت مضى، والتاجر يتطلـع إلى جهة تمثله، وتنقل صوته، وتتابع ما يطرحه، وتسـهم في الوصول إلى حلول عملية بالتعاون مع الجهات المعنية.

وانطلاقًا من ذلك، كان من أولويات مجلـس الإدارة تطويـر منظومـة التواصـل مـع الأعضـاء، والانتقال بها مـن الإطار التقليـدي إلى حضور ميدانـي أكثر فاعليـة، فبدأنا برنامجًا للزيارات الميدانية للأسواق والقطاعات الاقتصادية؛ لأن الاسـتماع المباشـر إلى أصحاب الأعمـال يمنحنا فهمًا أدق لاحتياجاتهم وأولوياتهم، ويسـاعدنا على بناء مرئيات تسـتند إلى الواقع لا إلى الانطباعات.

وإلى جانـب التواصـل الميداني، أطلقنا نظام «صـوت التاجر» ليكون قنـاة موحـدة لتلقـي الملاحظـات والاستفسارات والمقترحات ومتابعتها، كمـا جرى تكليف ممثليـن من مجلس الإدارة بشؤون الأعضاء والقضايا التي ترد إلى الغرفة، بما يربط بين ما نسمعه في الميدان وآليات الدراسة والمتابعة داخل المجلس والتنسـيق مع الجهات المعنية.

وفي السـياق ذاته، أطلقنا مبادرة «حـوار التجـار» لترسـيخ الحوار المباشـر والمنظم بين مجتمع الأعمال والجهـات الحكوميـة، انطلاقًـا من إيماننا بـأن أصحاب الأعمال هم الأقدر على تشخيص واقع قطاعاتهم، وطرح الفـرص والأولويات التـي تواجههم، واقتراح الحلول المناسبة.

وقـد اسـتهلت المبـادرة أولى جلساتها بلقاء خُصص لقطاع السياحة والضيافة بحضور سـعادة السـيدة فاطمـة بنت جعفـر الصيرفي وزيرة السـياحة، فيما خُصص اللقاء الثاني لقطاع اللؤلؤ والذهـب والمجوهرات بحضور سعادة السيد عبدالله بن عادل فخرو وزير الصناعـة والتجارة، لما يتمتع به القطاعان من أهمية اقتصادية، ولدورهما فـي تعزيز مكانـة مملكة البحرين كوجهة سياحية واستثمارية وتجارية.

ولا تقتصـر هذه اللقـاءات على الاستماع إلى المرئيات والمقترحات، بل تمتد إلى متابعتها مع الجهات المعنية، ودراسـتها ضمن اللجان القطاعية في الغرفة، والعمل على تحويل التوصيات القابلة للتنفيذ إلى مبادرات وبرامج عمل تسـهم في تطوير بيئة الأعمال ودعم استدامة نمو القطاعات الاقتصادية.

وستتواصل هذه اللقاءات بصورة دوريـة لتشـمل مختلـف القطاعات الاقتصادية؛ لأن قيمة التواصل لا تكمن في عدد اللقاءات، وإنما فيما ينتج عنها من معالجة للقضايا وتحسين للخدمات وتطوير لبيئة الأعمال. ونجاح الغرفة يُقاس في النهاية بمـدى ثقة أعضائها بأنها قريبـة منهم، وتفهم احتياجاتهم، وتعمـل علـى تحويـل مرئياتهم إلى مبادرات وسياسات ذات أثر ملموس.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

★ تمثـل المؤسسـات الصغيـرة والمتوسطة النسبة الكبرى من مؤسسات القطاع الخاص.. كيف تدعمها الغرفة؟

– تمثـل المؤسسـات الصغيرة والمتوسـطة القاعدة الأوسع للقطاع الخاص البحريني، ولذلك فإن دعمها لا يقتصر على خدمة شريحة من أصحاب الأعمال، بل ينعكس بصورة مباشـرة على النشاط الاقتصادي، وخلق فرص العمل، ودعم ريادة الأعمال، واستدامة النمو.

لذلـك وضع مجلـس الإدارة هذا القطاع في صدارة أولوياته، واستحدث إدارة متخصصـة لدعم المؤسسـات الصغيرة والمتوسـطة، لتكون نقطة اتصال مباشـرة مع أصحابها، وتعمل على تطوير المبادرات والخدمات التي تستجيب لاحتياجاتهم، وترفع قدرتهم على النمو والاستمرار.

ونحن ننظر إلى هذه المؤسسـات بوصفها شريكًا في تطوير بيئة الأعمال، لا مجرد مسـتفيد من الخدمـات، لذا نحرص على توسـيع مشـاركتها في اللجـان القطاعية ومجالـس الأعمال المشـتركة؛ إذ إن قربها من السـوق يمنحهـا خبرات ورؤى عملية تسـهم في إثراء الحـوار الاقتصادي، وتطوير المرئيـات التـي ترفعهـا الغرفة إلى الجهات المعنية.

كما نعمـل على تطويـر خدمات ومبادرات تساعد هذه المؤسسات على رفع كفاءتها، والاسـتفادة من الأدوات الرقمية، والوصول إلى فرص وشراكات وأسـواق جديـدة، بما يدعـم قدرتها على الاسـتمرار والتوسـع، وبرأيي، فإن الاقتصادات الأشـد حيوية ليست تلك التي تعتمد علـى عدد محدود من الشـركات الكبرى، وإنمـا التي تمتلك قاعدة واسـعة من المؤسسات القادرة على النمو والابتكار والتوسع.

الاستثمار.. نجاح يُقاس بالنتائج لا بعدد المشاركات

★ كيف تعمل الغرفة على اسـتقطاب الاستثمارات وتعزيز جاذبية البحرين؟

تؤدي الغرفـة دورًا داعمًا للجهود الوطنيـة الرامية إلى ترسـيخ مكانة البحرين وجهة جاذبة للاسـتثمار، من خلال توسيع شبكة علاقاتها مع الغرف التجارية ومجتمعات الأعمال في الدول الشـقيقة والصديقة، وبناء شـراكات تفتـح آفاقًا جديـدة أمام الشـركات البحرينية.

وفي هذا الإطار، بدأنا إعادة تنشيط وتشـكيل عدد من مجالـس الأعمال المشتركة، وتوسـيع مشاركة أعضاء الغرفة فيهـا، إلى جانب تطوير قنوات التعـاون مـع الغرف والمؤسسـات الاقتصادية الدولية، وتشكيل أطر عمل مع شـركاء من دول مهمـة اقتصاديًا. والهدف ليس زيـادة عدد المجالس أو المشـاركات، بل بنـاء منصات فاعلة تجمع الشـركات البحرينية بنظيراتها، وتتيح تبادل الفرص، وتسهّل الوصول إلى الأسواق والمستثمرين.

كما نعمل، بالتعاون مع شركائنا، في مقدمتهم مجلس التنمية الاقتصادية ووزارة الصناعة والتجارة، على تطوير فلسفة المشـاركات الخارجية للغرفة، بحيث تركز على التعريف ببيئة الأعمال في البحريـن، واسـتعراض الفرص الاسـتثمارية، وعقد لقاءات مباشـرة مع المسـتثمرين ورواد الأعمال، ودعم الشـركات البحرينية في الوصول إلى شركاء وأسواق جديدة.

ومن خلال تجربتي، فإن المشاركة الخارجيـة الناجحة لا تُقـاس بعدد الوفود أو الاجتماعات، وإنما بما تحققه من نتائج ملموسـة، سـواء في بناء شـراكات، أو جذب استثمارات نوعية، أو فتح مجالات جديدة أمام الشـركات البحرينية، وهذا هو المعيار الذي نريد أن يحكم تحـركات الغرفة الاقتصادية في الخارج.

الذكاء الاصطناعي.. الاستثمار في الإنسان قبل التقنية

★ يشـهد العالم تحولا متسارعًا في الذكاء الاصطناعي والاقتصـاد الرقمي.. كيف تنظرون إلى تأثيـر ذلك على القطاع الخاص؟

– يشهد العالم تحولا غير مسبوق في أساليب ممارسـة الأعمال، وأصبح الذكاء الاصطناعـي والاقتصاد الرقمي من أبرز العوامل التي تعيد تشكيل بيئة الأعمال فـي مختلف القطاعات، واليوم لم يعد السؤال هو ما إذا كانت الشركات ستسـتخدم هذه التقنيـات، بل كيف توظفها بالشـكل الذي يرفع إنتاجيتها، ويحسـن جودة خدماتها، ويمكنها من اتخاذ قرارات أكثر دقة وسرعة.

ومـن واقـع مـا نشـهده، فإن المؤسسـات التي تبادر إلى تبني هذه الأدوات بصورة مدروسـة سـتكون أقدر على تطويـر عملياتها وخدماتها؛ فتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل بيانات الأسـواق، وفهـم احتياجات العمـلاء، والتنبؤ بالطلـب، بات من الأدوات العملية التي تسرّع اتخاذ القرار وترفع الكفاءة التشغيلية للمؤسسات.

وانطلاقًـا من ذلك، شـكّلنا فريقًا يقود ملـف التحول الرقمي في الغرفة، لكن ما يهمني فيـه كرجل أعمال ليس التقنية في حد ذاتها، بل ما توفره على صاحب العمل من وقت وجهد: خدمات أسـرع، وتواصل أسـهل مع الغرفة، وقرارات تُبنى علـى بيانات حقيقية لا على انطباعات، وهـذا، في نظري، هو المقيـاس الحقيقي لنجـاح أي خطوة رقمية: أن يلمسـها العضو في تعامله اليومي، لا أن تبقى حبيسـة التقارير الداخلية.

غيـر أن التقنية، مهما بلغت درجة تطورها، لا تحقـق قيمتها الحقيقية إلا عندما تقترن بكفاءات بشرية قادرة على توظيفها بوعي وابتكار؛ فالتقنية يمكن أن تسـرّع العمل وترفع الكفاءة، لكن الإنسان يبقى أسـاس القرار وصاحب المسؤولية، ولذلك سيظل الاستثمار في الكفاءات الوطنية رفيقًا للاستثمار في التقنية، لا بديلا عنه؛ فذلك هو الأساس لبناء قطاع خاص أقدر على المنافسة، واقتصاد أكثر جاهزية للمستقبل.

الأولويات الاقتصادية

★ ما أبـرز الأولويـات الاقتصادية التي ترون أن القطاع الخاص بحاجة إليها خلال السنوات المقبلة؟

– إذا سـألني أحد: أين ينبغي أن يركز القطاع الخاص خلال السـنوات المقبلة؟ فسـأقول: على ثلاثة محاور مهمة؛ إذ تمثل في تقديري الأساس الذي سـيحدد قدرة الشـركات على تحقيق النجاح في السنوات القادمة.

أولها رفع الإنتاجية؛ فالمنافسـة في الاقتصاد الحديث لم تعد تقوم على انخفاض الكلفة فقط، بل على الكفاءة، وجودة المنتج أو الخدمة، والقدرة على الابتكار.

وثانيها رفع القـدرة التصديرية للشركات البحرينية، من خلال تطوير منتجاتهـا، والاسـتفادة مـن موقع البحريـن، وتوسـيع حضورهـا في الأسـواق الإقليمية والدولية، بما يفتح أمامها مجالات أوسع للنمو.

أما المحور الثالث فهو الاسـتثمار في الكفـاءات الوطنية؛ ذلـك أن بناء اقتصـاد أكثـر تنوعًا يتطلـب كوادر تمتلك المهارات التي تمكنها من مواكبة التطورات المتسارعة، وقيادة الأعمال بكفاءة واقتدار.

فهذه ليست شـعارات، بل محاور عملية أثبتت التجارب أنها تصنع الفارق بين الشركات التي تقود التغيير، وتلك التي تكتفي بالتعامل معه بعد وقوعه.

الشباب.. الاستثمار الذي لا يفقد قيمته

★ كيـف تنظرون إلى دور الشـباب ورواد الأعمـال فـي قيـادة الاقتصـاد الوطني؟

– على امتداد مسـيرتي في القطاع الخاص، أدركت أن نجاح أي مؤسسة لا يرتبط بما تمتلكه من أصول فحسب، بل بقدرتها على إعداد قيادات جديدة تحمل المسؤولية وتواصل البناء.

ومـن هنـا أرى أن الاسـتثمار في الشـباب مـن أكثر الاسـتثمارات اسـتدامة؛ فهم مصدر الأفكار الجديدة والطاقـة وروح المبـادرة، وهم من سيقودون المؤسسـات والاقتصاد في المسـتقبل، لكن تمكينهـم لا يتحقق بالشـعارات، وإنمـا بمنحهم الفرصة للتعلم والمشاركة وتحمل المسؤولية والاحتكاك المباشر ببيئة العمل.

ولهذا تحـرص الغرفة على إتاحة المجال أمام الشـباب للمشـاركة في العمل المؤسسـي، وتشـجيعهم على الانضمام إلى اللجان القطاعية ومجالس الأعمال المشـتركة، إلى جانب البرامج التي توسع ارتباطهم بالقطاع الخاص وتتيـح لهم الاسـتفادة مـن خبرات أصحاب الأعمال والقيادات الاقتصادية.

ويأتي التوسع في برنامج «جرّب تشـتغل» ترجمة عملية لهذا التوجه؛ إذ حـرص مجلـس الإدارة على دعم البرنامج وتوسيع نطاقه، ليمنح عددًا أكبر من الطلبـة فرصة خوض تجربة عملية داخل مؤسسات القطاع الخاص، والتعـرف مبكـرًا على ثقافـة العمل ومتطلبات المهن المختلفة، واكتسـاب المهـارات وروح المبـادرة وتحمـل المسؤولية.

كما نرى أن رواد الأعمال الشـباب يمثلون رافـدًا مهمًّا لتجديد النشـاط الاقتصـادي، بما يحملونـه من أفكار ونماذج أعمـال جديـدة. ولذلك فإن دعمهم وإشراكهم في اللجان ومجالس الأعمال يتيح لهم الإسـهام في تطوير بيئـة الأعمـال، لا أن يكونـوا مجرد مستفيدين من برامج الدعم.

ومـن وجهـة نظـري، أفضل ما يمكن أن نقدمه للشـباب هو أن نفتح أمامهم أبواب التجربة والمشاركة، وأن نمنحهم الثقة والمساحة اللازمة لإثبات قدراتهـم؛ لأن رأس المال الحقيقي لأي اقتصاد يبدأ بالإنسان القادر على التعلم والابتكار والإنتاج والقيادة.

مستقبل الاقتصاد البحريني

★ كيف تـرون مسـتقبل الاقتصاد البحريني خـلال السـنوات المقبلة؟ وما الرسـالة التي تودون توجيهها إلى مجتمع الأعمال؟

أنظـر إلى مسـتقبل الاقتصـاد البحرينـي بثقة وتفـاؤل، فالمرحلة المقبلة تسـتند إلى قاعدة راسخة من الانفتاح والاسـتدامة والشـراكة بين القطاعين العام والخـاص، بما يمنح مجتمع الأعمال قاعدة قوية للنمو.

وتمتلـك البحريـن بيئـة أعمال متطورة، وتشـريعات محفزة، وبنية تحتية متقدمة، وموقعًا اسـتراتيجيًّا، وعلاقات اقتصادية واسعة، تفتح أمام القطاع الخاص آفاقًا جديدة في الأسواق الإقليمية والدولية، إلا أن المحافظة على هذه المكانـة تتطلب مواصلة التطوير، ورفع الكفاءة، والابتكار، والاسـتعداد المبكر للمتغيرات؛ فالاقتصاد العالمي لا يكافـئ مـن يكتفي بمـا حققه، بل مـن يواصل تطوير أدواتـه والارتقاء بتنافسيته.

أما رسـالتي إلى مجتمـع الأعمال والتجار فهـي أن ينظـروا إلى ما هو قـادم بثقة، وأن يجعلـوا من التطوير المستمر جزءًا من ثقافة العمل اليومية لا استجابة طارئة عند وقوع التحدي، والمطلوب مـن القطـاع الخاص هو المبـادرة لا الانتظار: الاسـتثمار في الكفـاءات، وتبنـي أدوات الإنتاجية الحديثة، والانفتاح على أسواق جديدة؛ فالاقتصادات القادرة على قيادة التحول هي التي تصنع الفـرق، لا التي تكتفي بمواكبته.

وأنا على ثقـة بأن القطاع الخاص البحريني، بخبرتـه المتراكمة وروح المبـادرة وقدرته علـى تطوير أدائه باستمرار، سـيواصل أداء دوره شريكًا أساسـيًّا في مسـيرة التنمية، مسهمًا في بناء اقتصاد أكثر تنوعًا واسـتدامة يرسّخ مكانة البحرين إقليميًّا ودوليًّا.